الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.31

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٣١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

(أ) حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتُّع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقرّرين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56265X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠ صباحاً.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/C.3/66/L.24)

مشروع القرار *A/C.3/66/L.24*: الطفلة

١ - **السيدة بوروما** (زمبابوي): تحدّثت نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقدّمت مشروع القرار الذي يتناول مسألة التحديات الناشئة التي تواجه الطفلة. ويشدَّد مشروع القرار أيضاً على التحديات المتعددة التي تواجه البنات المعوَّقات والبنات اللواتي تعشن في ظروف صعبة بصفة خاصة مثل الحالات الطارئة الإنسانية وظروف النزاع واضطرارهن إلى العمل كربَّات بيوت. والبيوت التي يديرها أطفال، أطفال بنات بصفة خاصة، هي موضوع مشروع القرار. وأكّدت أنه من الممكن أن يحقّق التعليم الكثير من النتائج بالنسبة لتخليص البنات من الفقر والتمييز والعنف وتمكينهن من الحصول على رعاية صحية أفضل.

٢ - **السيد جوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): قال إن بنما تريد أن تصبح ضمن مقدّمي مشروع القرار.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

(أ) **حقوق الشعوب الأصلية** (تابع) (A/C.3/66/L.26)

مشروع القرار *A/C.3/66/L.26*: حقوق الشعوب الأصلية

٣ - **السيد ماماني ماتشاكا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قدَّم مشروع القرار، وأشار إلى أن بنما وكوبا قد انضمتا إلى قائمة مقدّميه. وقال إن الغرض من مشروع القرار هو عقد اجتماع رفيع المستوى مدته يوم واحد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ للاحتفال بمرور خمس سنوات على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأعرب عن الأمل في أن تكون هناك مشاركة من جانب الدول الأعضاء، والمراقبين، وممثّلي الأمم المتحدة، والخبراء، وكذلك من جانب ممثلين لمنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية التي تعالِج المسائل المتعلّقة بالشعوب الأصلية، وذلك من أجل تشجيع الحوار المواضيعي والبنّاء.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلّقة بحقوق الإنسان** (تابع) (A/C.3/66/L.23، A/C.3/66/L.27، A/C.3/66/L.28، A/C.3/66/L.29)

مشروع القرار *A/C.3/66/L.23*: العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

٤ - **السيد غوميز** (السويد): قدَّم مشروع القرار نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وقال إن الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا، وكندا، وليختنشتاين، وموناكو، وصربيا، واليابان، قد أصبحت ضمن مقدّميه. وأضاف قائلاً إن نصّ مشروع القرار قد أصبح أقصر ويتضمّن المزيد من الجوانب الإجرائية مقارنة بمشروع القرار الذي طُرِح في الدورات السابقة، كما أنه قد وُضِع بحيث يضمن أن تظل المسألة مُدرجة في جدول أعمال اللجنة وأن يكون من الممكن إعطاء مزيد من الوقت للتفكير والمناقشة بالنسبة لتحديد أفضل طريقة لتناول المسائل الهامة التي يجري بحثها وذلك بالنظر إلى المناقشات الجارية المتعلِّقة بتعزيز وإصلاح هيئة المعاهدات. والغرض من النصّ هو تشجيع التصديق العالمي، وتقليل حالات عدم التقيُّد والتحفُّظات إلى الحد الأدنى،

وتشجيع الدول الأطراف على أن تقدِّم تقاريرها في المواعيد المحدّدة وعلى نحو يتسم بالكفاءة، والإقرار بأعمال اللجنة. وأكّد من جديد الدعوة التي وجَّهها مقدِّمو مشروع القرار بأن يتم التصديق بالإجماع على الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية المذكورة في مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/66/L.27*: اليوم العالمي لمتلازمة داون (المغولية)

٥ - **السيد أليدا** (البرازيل): قدَّم مشروع القرار، وقال إن الأرجنتين، وأستراليا، وأيرلندا، والبرتغال، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسنغافورة، وغواتيمالا، والولايات المتحدة الأمريكية، قد انضمت إلى مقدّميه. وأضاف قائلاً إن مشروع النصّ يهدف إلى إثارة الوعي بمتلازمة داون بين أفراد المجتمع المدني والدول الأعضاء والأمم المتحدة من خلال الاحتفال باليوم العالمي لمتلازمة داون على أساس طوعي في ٢١ آذار/مارس، وهو تاريخ يمثّل النُسَخ الثلاث لكروموزوم ٢١ وهو الكروموزوم الوحيد الموجود عند الأشخاص المصابين بمتلازمة داون. ويحتفل عدد من البلدان بالفعل بهذا اليوم. وسوف يقدَّم مشروع نصّ منقّح يتضمّن تغييرات طفيفة.

٦ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): قال إن بنغلاديش، وبنما، وتركيا، وجامايكا، ترغب في الانضمام إلى مقدّمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/66/L.28*: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٧ - **السيدة رابيماغل** (الدانمرك): قدّمت مشروع القرار، وأشارت إلى أن أستراليا، وأوكرانيا، والبرازيل، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسلفادور، وكندا، وملديف، ونيوزيلندا، وهندوراس، ترغب في الانضمام إلى مقدّمي مشروع القرار. وقالت إن مشروع القرار الحالي يؤكِّد بمزيد من الشدة على الحق غير القابل للتقييد والمطلَق في عدم التعرُّض للتعذيب ولأشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الأخرى. ودعت الحكومات إلى أن تنفِّذ على نحو كامل هذا الحظر المُطلَق. وقالت إن النصّ يُبرِز أيضاً بدرجة أكبر الدور الهام لآليات الوقاية الوطنية وللتدابير الوقائية الجديدة التي ينبغي أن تتخذها الدول، بما يشمل تسجيل جميع ادّعاءات التعرُّض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك من أجل الوفاء بما على الدول من التزام ببحث جميع هذه الادّعاءات ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها. ويتضمّن النصّ لغة محسّنة لحماية الضحايا في هذه الظروف، وتحديداً بالنسبة للحبس الانفرادي والاعتقال والاحتجاز السرّي. وقد حسَّن النصّ أيضاً اللغة التي تهدف إلى منع تداول السلع والمعدات التي يتم إنتاجها وبيعها وشراؤها واستخدامها لغرض وحيد هو التسبُّب في الألم.

٨ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): قال إن مولدوفا ترغب أيضاً في الانضمام إلى مقدّمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/66/L.29*: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري

٩ - **السيد دي ليون هويرتا** (المكسيك): تحدث أيضاً نيابة عن السويد ونيوزيلندا، وقدَّم مشروع القرار مع الإشارة إلى أن البرتغال وكرواتيا قد انضمتا إلى مقدميه. وقال إن الطبيعة الابتكارية والشمولية للمفاوضات التي نتجت عنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب الحفاظ عليها في مرحلة التنفيذ. ولتحقيق ذلك تحتاج اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وسائل ملائمة لتسهيل نظرها في التقارير المقدّمة من الدول الأطراف، خاصة وأن اللجنة هي

الهيئة المنشأة بموجب المعاهدة التي تعتبر فترة انعقادها أقل فترة – أسبوعان فقط في السنة. وبهذا المعدّل الحالي سوف يستغرق نظر اللجنة في التقارير الأوّلية التي تقدّمها الدول الأطراف ثماني سنوات. ولهذا فإن مشروع القرار يطلب أن تُمنَح اللجنة مزيداً من الوقت لتنفيذ أعمالها. وبالنظر إلى أن أعضاء اللجنة هم أنفسهم أشخاص ذوو إعاقة فإن هناك حاجة إلى توفير ظروف خاصة لضمان تمكينهم من تنفيذ أعمالهم الهامة.

١٠ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة) قال إن توغو وغينيا ترغبان في الانضمام إلى مقدّمي مشروع القرار.

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتُّع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/66/156 وA/66/161 وA/66/203 وA/66/204 وA/66/216 وA/66/225 و A/66/253 وA/66/254 وA/66/262 وA/66/264 وA/66/265 وA/66/268-272 وA/66/274 وA/66/283-285 وA/66/289 وA/66/290 وA/66/293 وA/66/310 وA/66/314 وA/66/325 وA/66/330 وA/66/342 وA/66/342/Add.1 وA/66/372)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/66/21 وA/66/267 وA/66/322 وA/66/343 وA/66/358 وA/66/361 وA/66/365 وA/66/374 وA/66/518)

١١ - **السيدة سبلفيدا كرمونا** (المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان): قدّمت تقريرها (A/66/265) وقالت إن الفقر ينتج في كثير من الأحيان عن الخيارات السيئة للسلطات التابعة للدولة ولكيانات اقتصادية قوية أخرى. وهذه السياسات تعزو في كثير من الأحيان، على سبيل الخطأ، وضع الفقراء إلى الكسل أو عدم تحمُّل المسؤولية أو الميول الإجرامية وهو ما يؤدّي إلى زيادة تفاقم حالتهم فحسب. وقد بيَّنت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت مؤخراً كيف أنه من السهل الاستسلام للفقر والبطالة والاستبعاد. وعلى مدى فترة الثلاثين عاماً الماضية اتُخِذت على نحو متكرّر بشكل متزايد إجراءات تعرِّض الأشخاص الذين يعيشون في فقر للعقوبة والعزل وتُخِل باستقلاليتهم، بما يشمل حظر التسوُّل والنوم والأكل في الحدائق العامة وفي أماكن أخرى، بل إن هذه الإجراءات جرى تشديدها في السنوات الأخيرة بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية. والشيء الوحيد الذي حققته هذه الإجراءات هو تقديم مزيد من الأفراد إلى النظام القضائي مع تجاهل الأسباب الجذرية للتشرُّد. وهذه الإجراءات ليس لها ما يبررها حتى من منظور اقتصادي وذلك بالنظر إلى أن تنفيذها ينطوي على تكاليف عالية ولا تؤدّي إلا إلى زيادة تأصُّل الفقر وانتشاره.

١٢ - ونتيجة لخصخصة و ''برجزة'' الأماكن العامة ومرافق النقل اضطُر الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر للانتقال إلى ضواحي المُدن، أي إلى أماكن أكثر بُعداً عن أماكن العمل والأسواق والتعليم والمراكز الصحية، وهو ما أدّى إلى تفاقم عزلهم واستبعادهم الاجتماعي وعدم تمكُّنهم من تحسين حياتهم ومن الإسهام في المجتمع. وتنفِّذ الدول أيضاً بشكل متزايد لوائح للرعاية التدخّلية التي تُعَرِّض من يحصلون على خدمات اجتماعية للمراقبة والتحرّي على نطاق واسع ولعقوبات قانونية قاسية. ويجري في كثير من الأحيان تعليق الخدمات أو إلغاؤها بسبب عدم الالتزام بشروط مرهِقة. ويجري بشكل غير متناسب تعريض الفقراء للاعتقال والحبس ليس بسبب زيادة ميولهم الإجرامية ولكن تنفيذاً للوائح غير عادلة.

١٣ - والإجراءات العقابية التي تُتّخذ ضد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر تمنعهم من التمتُّع بمجموعة كاملة من

حقوق الإنسان تشمل الحق في مستوى معيشة ملائم، والحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والحق في الأمن الاجتماعي. والحاجة إلى أن تكون هذه الميزانية ميزانية تقشفية لا تجعل تطبيق قوانين وسياسات تعاقب الفقير أمراً مشروعاً فهذه التدابير تتعارض مع حقوق الإنسان، كما أن تنفيذها باهظ التكلفة. وإذا جرى بدلاً من ذلك استثمار الموارد في وضع نُظم للحماية الاجتماعية متسمة بالشمولية وتستند إلى الحقوق، بما يشمل توفير السكن، يمكن للدول أن ترفع بدرجة كبيرة للغاية مستوى حياة أفقر الناس. ويجب أن تزيل الدول العوائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تعوق حصول الفقراء على الغذاء والمأوى والعمل والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

١٤ - **السيدة آرياس** (بيرو): سألت عن التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة وصم، وتهميش، الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يواجهون التمييز في المجتمع بشكل روتيني. وقالت إن بيرو ترحِّب بتقرير المقرّر الخاص وتعتزم مواصلة العمل لمعالجة المشكلات التي تواجه الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع وذلك باتخاذ إجراءات من بينها تبنّي مشروع القرار السنوي المتعلّق بهذا الموضوع.

١٥ - **السيدة يانغ** تشانهوي (الصين): أعربت عن تقدير وفدها للعناية التي أبدتها المقررة الخاصة في إعداد تقارير عالية الجودة وحثّتها على أن تواصل القيام بعملها على نحو يتسم بالنزاهة والموضوعية بما يتفق تماماً مع ولايتها. وأضافت قائلة إنه كإجراء خاص لمجلس حقوق الإنسان تكلّفها هذه الولاية بالقيام بدور رئيسي في مكافحة الفقر وتعزيز حقوق الفقراء.

١٦ - وواصلت حديثها قائلة إنه ينبغي أن تقدِّم البلدان المتقدمة النمو المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وأن تقلّل الديون أو تلغيها وتنقل التكنولوجيا وتلغي الحماية التجارية. وينبغي تشجيع التنمية من خلال بذل الجهود والاعتماد على النفس وذلك كي يُخرِج الناس أنفسهم من وهدة الفقر والتخلُّف. وينبغي أن تكون الخبرة التي اكتُسبت في تخفيف حدة الفقر موضعاً للدراسة وأن يكون هناك تعاون بين الشمال والجنوب في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تعزيز حقوق الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر.

١٧ - وقالت إن الصين، باعتبارها البلد الوحيد الذي حقَّق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية - وهو الهدف المتعلِّق بتخفيف حدة الفقر مُسبقاً - سوف تسعى من أجل تعزيز وحماية حقوق جميع الأشخاص بما يشمل الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقِع.

١٨ - **السيد كوينتيس** (البرازيل): أشاد بالجهود التي تبذلها المقرّرة الخاصة وقال إنه ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وإنهاء حالة الجوع المزمن الأساس الذي تستند إليه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي سيحين التاريخ المحدَّد لتحقيقها بعد فترة تقل عن أربع سنوات. وتشير أحدث التقديرات الرسمية إلى أنه في حين أن الأزمات العالمية قد أدّت إلى إبطاء التقدُّم في تحقيق الهدف ١ فإن العالم لا يزال في طريقه إلى تحقيق هذا الهدف خلال الفترة الزمنية المتفق عليها. ولم يكن التقدُّم المحرز منتظماً داخل البلدان والمناطق، كما يجب معالجة أوجه اللامساواة الشديدة.

١٩ - وأشار إلى أن الأزمة الاقتصادية قد أثّرت على احتمالات توفير العمل الكريم على مستوى العالم ونتجت عنها أزمة عمالة. فقد زاد عدد العاملين الذين يعيشون في ظروف فقر مدقِع بنسبة تزيد عن الثلث في عام ٢٠١٠، كما أن نسبة ٢٠ في المائة من القوة العاملة في العالم تحصل على أجر يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن البرازيل تعمل على تعزيز فرص العمالة بما يؤدّي إلى ضمان تحقيق مستوى أعلى للاندماج الاجتماعي بالنسبة للمحرومين؛ وإن التدابير التي اتخذت تشمل تنفيذ برنامج شامل للتحويلات النقدية وتقديم المساعدة المالية إلى الأمهات. وقال إن هدف الاستراتيجية الطموحة للقضاء على الفقر التي وضعتها حكومته يتمثّل في زيادة العائد وتحسين الظروف المعيشية لبرازيليين يعيشون حتى الآن في فقر مدقع ويبلغ عددهم ١٦,٢ مليون شخص، بما يمكّنهم من التمتُّع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. واختتم كلمته قائلاً إن البرازيل تتطلّع إلى إجراء مناقشات مُنتِجة في الدورة القادمة للجنة التنمية الاجتماعية التي سيكون الموضوع الذي ستبحثه هو القضاء على الفقر.

٢١ - **السيد كومار** (إندونيسيا): قال إن حكومته تؤيّد اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف فقر مدقع وإنها قد أدمجت هذه الحقوق في خططها الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وتركِّز الاستراتيجية الإنمائية في إندونيسيا على ضمان حقوق المواطنين المتعلّقة بالغذاء والتعليم والسكن والمياه النظيفة والمأمونة، وتوفير بيئة نظيفة، وبتوفير الموارد الطبيعية.

٢٢ - وأضاف قائلاً إنه في حين أن توصيات المقرّر الخاص المتعلقة بالسياسة ترتكز إلى أساس سليم بصفة عامة فإن بعضاً من هذه التوصيات يتصف بأنه غير عملي وذلك بالنظر إلى الوضع المعقّد الذي تواجهه أقل البلدان نمواً وخاصة بالنسبة لقيود الميزانية. وقال إنه من هذه الناحية يتساءل عمّا إذا كان من الممكن أن تلقي المقررة الخاصة الضوء على التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان أن تكون البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، قادرة على تنفيذ تقريرها.

٢٣ - **السيد تاغل** (شيلي): سأل عن التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تمكين الفقراء، وخاصة بالنسبة لتشجيع مشاركتهم ومراعاة تحقيق طلباتهم في المشاريع التي قد تكون لها أهمية بالنسبة لهم، كمسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان. وقال إن المسألة المتعلقة بأثر تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية على البلدان النامية هي مسألة حسّاسة بالنسبة لشيلي التي ضربها زلزال كبير في السنة الماضية. ولذلك فإن حصول وفده على المزيد من المعلومات عن أفضل الطرق لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وخاصة من يتعرّضون على نحو غير متناسب للتأثيرات المركّبة لتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية والأزمة الاقتصادية والتدابير التقشّفية التي تتخذها الحكومات نتيجة لذلك، سيكون أيضاً موضعاً للتقدير من جانب وفده.

٢٤ - **السيد شريف** (ماليزيا): قال إن استراتيجية الحدّ من الفقر التي تنفّذها حكومته قد حقّقت نتائج ملموسة على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو ما تشهد به حقيقة أن الغالبية العظمى من الأُسر المعيشية الماليزية قد حصلت على مستوى معيشة أعلى من خط الفقر المُدقع. وبالإضافة إلى هذا، تقوم وكالات حكومية بتقديم برامج تدريبية للأسر المعيشية الفقيرة. وأشار إلى أن القضاء على الفقر - وهو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الاستبعاد الاجتماعي والتمييز وعدم المساواة الهيكلية - سوف يتطلّب أن تبذل جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجتمع ما، بما يشمل الفئات الفقيرة، جهوداً متعددة الأوجه، وأكّد من جديد رغبة بلده في أن يتبادل الخبرة في هذا المجال مع بلدان نامية أخرى من خلال برامج للتعاون التقني.

٢٥ - **السيدة ريكينغر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تحدَّثت نيابة عن البلدان المرشَحة، وهي أيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وعن بلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط وهي

ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، بالإضافة إلى أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليختنشتاين والنرويج، وأكّدت الالتزام الشديد من جانب الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمكافحة الفقر. وأشارت إلى أن الحصول على معلومات عن الكيفية التي يمكن بها معرفة آراء الأشخاص الذين تستهدفهم الإجراءات الجزائية المتعلقة بالفقر، وكذلك معلومات عن أفضل الممارسات من هذه الناحية. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف أيضاً ما يمكن عمله لمواجهة القوالب النمطية التمييزية ووصم الأشخاص الذين يعيشون في فقر، رداً على التقارير المحرّفة لوسائط الإعلام، وهي تقارير تؤدّي إلى مطالبات عامة بفرض عقوبات أكثر قسوة على الفقراء. وسألت في نهاية حديثها عن أفضل الممارسات لتسهيل حصول الأشخاص الذين يعيشون في ظروف فقر على مساعدة قانونية أفضل.

٢٦ - **السيدة سيبولفيدا كارمونا** (المقرّرة الخاصة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع): ردّاً على السؤال الذي وجَّهه ممثل إندونيسيا، قالت إنه من المهم أن تواصل البلدان المتقدمة النمو بذل الجهود للإسهام بنسبة ٠,٧ من ناتجها المحلي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتفق مع إعلان باريس المتعلّق بفعالية المعونة. غير أن البلدان المتلقية للمساعدة عليها أيضاً التزامات معيَّنة وأبرزها التخصيص المباشر للأموال التي تحصل عليها لإعمال حقوق الإنسان ومحاربة الفساد الذي قد يكون من شأنه الانتقاص من الأموال التي جرى الحصول عليها.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر لهم حق أساسي في أن يشاركوا في وضع وتنفيذ البرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر، وهي برامج قد لا تكون مستدامة أو فعّالة إذا لم يشارك فيها هؤلاء الأشخاص. ولسوء الحظ فإن بعض الجهود التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الفقراء في هذه البرامج هي جهود محدودة من حيث أن هدفها يقتصر على ضمان أن تكون فئات مهمَّشة معيَّنة، مثل فئة النساء، ممثّلة وتقدِّم المشورة رسمياً دون أن تشارك بالضرورة فعلياً في المناقشات. وينبغي عند وضع تصميم لعملية تشاورية تعزّز المشاركة الحقيقية أن تؤخَذ في الاعتبار أوجه عدم التناسق في السلطة بين المُدن والجنسين والطوائف الإثنية والفئات الأخرى. ويجب أيضاً أن تؤخَذ في الاعتبار العوائق التي تؤثّر على التواجد للمشاركة، مثل القيود الاقتصادية والزمنية. ومن شأن الشروط التي تفرضها بعض خطط تخفيف حدة الفقر، مثل برامج تحويل النقد التي تجعل الصرف معتمداً على إلحاق الأطفال بالمدارس أو التطعيم، أن تضيف عبئاً جديداً على من يتلقون الدعم، وخاصة في حالة النساء. وهناك شروط أخرى تُعَرِّض النساء أيضاً لمخاطر أكبر بالنسبة للوقوع ضحية للعنف المنزلي. ولهذا فإنه من الضروري أن تعالَج هذه المسائل عند وضع السياسات من أجل تفادي إدامة القوالب النمطية الجنسانية المتعلقة بالأدوار التي يقوم بها أفراد الأسرة المعيشية.

٢٨ - وقالت إنها قد قدّمت أمثلة تفصيلية عديدة للكيفية التي ينبغي أن تنعكس بها مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة والحصول على المعلومات في السياسات العامة. وأعربت عن شكرها لأعضاء الوفود لما قدّموه من معلومات وما أبدوه من اهتمام بما يعكس التزامهم الحقيقي بالقضاء على الفقر، وهو التزام تتضمّنه أيضاً السياسات المحلية للوفود.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٥ صباحاً.